انعكاسات سياسة الدعم المعمّ للمنتجات الطاقوية على التوازنات المالية في الجزائر للفترة (2015 – 2019)

The repercussions generalized support policy for energy products on the financial balances in Algeria

عية عبد الرحمان

جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، البريد الالكتروني: aya_abderrahmane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/06/05 تاريخ القبول: 2021/06/25 تاريخ النشر: 2021/07/20

الملخص:

اعتمدت الحكومات الجزائرية على الفوائض المالية الكبيرة التي مصدرها قطاع المحروقات لتمويل المخصصات الموجهة للتحويلات الاجتماعية، خاصة ما تعلق منها بدعم أسعار السلع الأساسية على غرار المنتجات الطاقوية ،وذلك بهدف دعم النمو وتحقيق التوزيع العادل للثروة ، غير أنه وبمجرد حدوث الصدمة النفطية سنة2015 برزت اختلالات مالية حادة ، دفعت بضرورة العمل على عقلنة تلك المخصصات من خلال توجيه الدعم لمستحقيها.

الكلمات المفتاحية: دعم المنتجات الطاقوية، مداخيل قطاع المحروقات، العجز المالي، الدعم المستهدف.

Abstract:

Algerian government has used the oil and gas revenues excess, to finance social transfers, especially those for support energy prices, this is allowed an equitable distribution of wealth, as well as stimulate economic growth. However, after oil prices have been falling since 2015, the Algerian economy position became complicated; which requires that large subsidy system. became complicated; which requires that large subsidy system

Keywords: Energy subsidies, Hydrocarbon revenues, Budget deficit, Targeted subsidies.

المقدمة

يتميز النموذج الاقتصادي المعتمد في الجزائر بإعطاء الالوية للبعد الاجتماعي حيث يتم تحويل المداخيل الريعية الى مختلف الفئات الاجتماعية لتستفيد منا ، بهدف تحقيق التوزيع العادل للثروة ودعم النمو بتحفيز الانفاق الاستهلاكي . من اهم مظاهر هذا النموذج مجانية الصحة و التعليم و عدد كبير من الخدمات العمومية ، بالإضافة الى دعم اسعار المنتجات الأساسية سواء الاستهلاكية أو الطاقوية.

ويتم تمويل التحويلات الاجتماعية التي تراوحت كمتوسط سنوي خلال الفترة 2015-2019 في حدود 1700 مليار دينار جزائري (15 مليار دولار) بمداخيل قطاع المحروقات التي تساهم بنسبة تتجاوز65 % في تغطية النفقات العامة للدولة. غير ان ذلك كان له آثار سلبية بمجرد انهيار أسعار المحروقات حيث برزت سلاسل عجز مالية كبيرة داخلية وخارجية.

وقد ازداد الامر تعقيدا بعد النفاذ الكلي في سبتمبر 2017 لصندوق ضبط الإيرادات المخصص لتغطية عجز الميزانية العامة، وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الوضع على غرار فرض رسوم وضرائب جديد ورفع معدلات أخرى، الى جانب إقرار زيادات متكررة في أسعار المنتجات الطاقوية، إلا أن شدة الصدمة كانت كبيرة لدرجة قيام الحكومة باللجوء بعد تعديل قانون النقد و القرض في أكتوبر 2017 إلى حل الملاذ الأخير أي الإقراض المباشر للخزينة العمومية من البنك المركزي بما يزيد عن 30%من الناتج الداخلي الخام.

في هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار السلبية لسياسة الدعم المعمم ّانطلاقا من دراسة تحليلية تعتمد على مؤشرات التوازن الكلي. تبرز أهمية الانتقال إلى الدعم المستهدف.من خلال محاولة معالجة الإشكالية التالية:

ما هي الآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية لسياسة الدعم المعمّ في الجزائر؟ وهل يتوجب الانتقال الى الدعم المستهدف؟.

قصد معالجة الاشكالية المطروحة أعلاه تم تقسيم الدراسة وفق المحاور المعروضة أدناه :

1. التحويلات الاجتماعية ودعم المنتجات الطاقوية في الجزائر.

بلغ المبلغ الكلي للتحويلات الاجتماعية بالجزائر سنة 2015 ازيد من 13670 مليار دينار جزائري و هوما يعادل 13,56 مليار دولار (وفقا لسعر الصرف 1 دولار= 100,5 دينار جزائري) أي 13,55 % إلى إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي (بنك الجزائر، النشرة 38)، قبل ان يرتفع سنة 2018 الى 1760 مليار دينار جزائري ، و يشكل الدعم الموجه للمواد الطاقوية خاصة الوقود و الكهرباء نسبة 56 %من اجمالي

مبالغ التحويلات الاجتماعية ، حيث تضم المخصصات المدرجة في الميزانية العمومية للدولة و كذا الخسائر التي تتحملها المؤسسات العمومية الاقتصادية على غرار سونلغاز و سونطراك جراء بيعها لعدد من المنتجات الطاقوية بأقل من سعر تكلفتها (IMF, 2016) ، إذ تضطر الخزينة العمومية لتعويض خسائر تلك الشركات نهاية كل سنة.

2. أسباب دعم الحكومة للمنتجات الطاقوية

تقوم الحكومة بدعم المنتجات الطاقوية لأسباب اقتصادية واجتماعية نستعرض أهمها فيما يلي:

2.1 ضعف الأجور الموزعة :

تتميز الأجور التي يدفعها القطاع الحكومي والخواص لمختلف مكونات الطبقة العمالية بضعفها من حيث القيمة مقارنة بعدد كبير من الدول بما فيها دول العالم الثالث، وذلك بالنظر الى اعتبارات نظرية اكثر منها واقعية ،من أهمها انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية نظرا لانخفاض تكاليف الإنتاج على غرار المواد الطاقوية، ومختلف المدخلات الأخرى سواء المنجزة محليا ، او المستوردة بسبب دعم الحكومة لأسعار صرف دينار الجزائري في الأسواق الرسمية (أي بالبنوك).في هذا الصدد تشير دراسة للديوان الوطني للإحصاء الجزائري أن متوسط الأجر الصافي الشهري لسنة 2018 بلغ 41000 دج، وهو اجر لا يكفي حتى لتلبية متطلبات الاحتياجات الأساسية اليومية والتي هي في حدود 12000 دج شهريا للفرد الواحد، وبتالي فالأجر الادنى لعائلة نموذجية جزائرية (متكونة من 5 افراد) لا بد ان لا يقل عن 60000 دج شهريا.

2.2 الارتفاع المستمر لمستوى العام للأسعار

عرف المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية في الجزائر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2015-2019 وذلك بسبب استمرار الحكومة في اعتماد سياسة مالية توسعية رغم تراجع مداخيل الجباية البترولية، وكذا اعتماد سياسة تخفيض قيمة الدينار حيث انتقل سعر صرف واحد دولار من 80 دينار كمتوسط لسنة 2014 الى 112,41 دينار كمتوسط لسداسي الثاني من سنة 2018 أي بانخفاض قدره 50% (بنك الجزائر، 2020)، 5في هذا الصدد سجل مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعات متتالية خلال الفترة 2015 – 2017، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور مؤشر الاستهلاكية لنهاية المدة للفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
المؤشر أسعار الاستهلاك %	4,8	6,4	5,6

Source : ONS .**2018**

3.2 الطابع الاجتماعي للدولة والمُمول بعواد الريع البترولي :

يتميز النموذج الاقتصادي في الجزائر بإعطاء الاولوية للبعد الاجتماعي، من خلال نقل العوائد الريعية لتستفيد منها مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث يكرس مجانية التعليم والصحة وعدد كبير من الخدمات العمومية، كما يدعم اسعار العديد من السلع الاستهلاكية على غرار المنتجات الطاقوية. ويتم تمويل ذلك بعوائد قطاع المحروقات، في هذا السياق تساهم صادرات قطاع المحروقات بنسبة تتجاوز 95%في تعبئة المورد بالعملة الصعبة المستخدمة في تمويل السلع المستوردة، من جهتها تمول الجزائر ميزانيتها بنسبة كبيرة من المداخيل البترولية سواء ضمن الموارد العام او عن طريق تغطية العجز باستخدام "صندوق ضبط الإيرادات "قبل ان ينفذ في سبتمبر2017 وتتجه الحكومة الى التمويل الغير تقليدي.

وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة بإشراف صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1994-1998، إلا أن الحكومة حافظت على هذا الخيار بعد سنة 2000 وكرسته مع تعاظم العوائد البترولية خاصة خلال الفترة 2006-2014 وهو ما أدى بالحكومة إلى الإبقاء على أسعار الوقود منخفضة وبيعها بأقل من سعر تكلفتها بالرغم من الزيادات في الأجور سنتي 2007 ثم 2011.

3. الاتجاه التصاعدي لاستهلاك المواد الطاقوية في الجزائر

يتميز استهلاك المواد الطاقوية خاصة الوقود والغاز والكهرباء في الجزائر بالاتجاه التصاعدي بالنظر الى عدة اعتبارات من اهمها ارتفاع الطلب على وقود سيارات نقل الاشخاص والبضائع، وكذا زيادة عدد المستفيدين من غاز المدينة والكهرباء من مشتركي شركة سونلغاز:

1.3 ارتفاع استهلاك الوقود والمشتقات البترولية والغاز:

شهد الطلب على المشتقات البترولية خاصة الوقود ارتفاع كبير خلال الفترة 2015-2019 نظرا لرواج مبيعات السيارات، وبالرغم من تراجع فاتورة استيراد السيارات التي انتقلت من 2,54 مليار دولار سنة الى 2013 الى 0,78 مليار دولار نهاية سنة 2016، إلا ان الحكومة عوضت ذلك بمصانع للتركيب وهو ما دفع بالأساس الى استمرار الطلب على مختلف انواع الوقود الاحفوري لتزويد المركبات التي تلتحق يوميا بالحضيرة الوطنية للسيارات، قبل ان يشهد نشاط تركيب السيارات توقف شبه كلي بداية سنة 2020. من جهته ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 16%خلال الفترة 2016-2019 نتيجة لارتفاع عدد المستفيدين من هذه المادة الحيوية، في هذا الصدد انتقال عدد مشتركي سونلغاز من المستفيدين من الغاز الطبيعي من 5.2 مليون سنة 2017 الى 6 مليون سنة 2019.

الجدول رقم (2) تطورات الاستهلاك الوطني من المشتقات البترولية والغاز الطبيعي 2016-2019

السنة	2016	2017	2018	2019
مشتقات البترولية طن الف برميل/يوم	385.6	384.6	396.1	408.8
الغاز الطبيعي ألف برميل مكافىء/يوم	706.3	734.0	790.4	819.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير الإحصائي السنوي 2019

و بالرغم من ان الحكومة أقرت سلسلة من الزيادات في أسعار مختلف انواع الوقود بمناسبة صدور قوانين المالية لسنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2020 حيث انتقل سعر لتر البنزين الممتاز من 23 دج سنة 2015 ليتجاوز 45 دج سنة 2020 بينما انتقل سعر المازوت من 13.70 دينار بداية سنة 2015 الى 29,1 دج لنفس الفترة ، إلا أن ذلك لم يساهم إلاّ في تراجع طفيف جدا للاستهلاك خلال سنة 2018 فحسب إحصائيات سلطة ضبط المحروقات لم يتراجع استهلاك الوقود (من دون غاز البترول المسال) إلا ب 1,4% في الثلاثي الأول من سنة 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017 اي من 3,40 مليون طن الى 3,35 مليون طن، قبل أن يعود و يرتفع سنة 2019.

2.3 ارتفاع استهلاك الكهرباء

عرف الاستهلاك النهائي للكهرباء من جهته نفس الاتجاه التصاعدي للمشتقات البترولية والغاز حيث انتقل من 60300جيغاواطسنة 2016 الى 81384 جيغا واط سنة 2019 أي بارتفاع قدره 35 %في أربع سنوات، خاصة مع قيام الحكومة بتوزيع عدد من السكنات الجديدة بمختلف الصيغة الى مختلف الفئات الاجتماعية، في هذا الصدد ارتفع زبائن شركة سونلغاز بالنسبة للكهرباء من 8.8 مليون زبون سنة 2016 الى ازيد من 10 مليون مع نهاية 2019 (Ministère de l'énergie Bilan énergétique, 2019).

الجدول رقم (3) تطورات استهلاك الوطني النهائي للكهرباء الوحدة Gwh

السنة	2016	2017	2018	2019
حجم الاستهلاك	60300	65100	76572	81384

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:Ministère de l'énergie Bilan énergétique 2019, Edition 2020

ويتم إنتاج الكهرباء بنسبة كبيرة بالاعتماد على الوقود **الاحفوري**، الذي يعتبر الطاقة الأساسية لتشغيل المولدات الكهربائية بنسبة 97,51 % حيث يأتي الغاز الطبيعي في المقدمة، ذلك انه يساهم بنسبة تزيد عن 56 % إلى إجمالي مصادر الطاقة المولدة.

الجدول رقم (4) مصادر توليد الكهرباء من مختلف المصدر سنتي 2015 و2018 الوحدة Mwh

مصدر التوليد	ديزال	غاز	بخاري	مزدوجة	**المصادر الاحفورية**	مائي	رياح	شمسي	اخرى	**المصادر المتجددة**
قدرات التوليد 2015	363	9699	2435	4314	**16811**	228	10	40	150	**428**
قدرات التوليد 2018	382	11611	2435	4314	**18742**	228	10	340	150	**728**
قدرات التوليد 2019	382	12724	2991	4870	**20967**	228	10	644	150	**1032**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير الإحصائي السنوي 2016 و2020.

من خلال الجدول نلاحظ استمرار توليد الكهرباء من المصادر الاحفورية خاصة الغاز الذي يرتفع سنويا مقابل ضعف تطور التوليد من المصادر المتجددة باستثناء الشمس، بالرغم من ذلك يبقى بعيد عن الهدف المنشود المسطر حسب برنامج الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية لسنة 2015 والذي وضع هدف البلوغ الى 4000 ميغاواط منتجة انطلاقا من الطاقة الشمسية بحلول سنة 2020 غير انه لم يحقق سوى 644 ميغاواط الى غاية سنة 2019، أي ما يعادل فقط 16.1 %.

وقد تسبب الاستخدام الغير عقلاني لمشتقات الوقود الاحفوري في توليد الكهرباء على غرار الغاز و الديزال في رفع نسبة تلوث الجوي، في هذا الصدد تشير دراسة للمنظمة العالمية للصحة تم تطويرها بالشراكة مع الجامعة البريطانية باث Bath ان الجزائر تصنف ضمن الدول الاكثر تلوثا للجو في العالم بالجزئيات الدقيقة المعلقة.

4. الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية لسياسة دعم المواد الطاقوية.

لسياسة الدعم أثار ايجابية من أهمها:

- تحسين مداخيل الأسر من خلال دعم القدرة الشرائية.

- المساهمة في تخفيف العبء المالي على متوسطي الدخل والطبقة الضعيفة.

-خلق استقرار في المستوى العام للأسعار من خلال الابقاء على اسعار المواد الاساسية خاصة الطاقة منخفضة، نذكر ان ارتفاع اسعار الطاقة يتسبب في ارتفاع باقي اسعار السلع والخدمات.

5. الانعكاسات السلبية على الوضعية الاقتصادية والمالية لسياسة دعم المواد الطاقوية :

من بين المخلفات السلبية لسياسة دعم المواد الطاقوية على الاداء الاقتصادي و التوازنات المالية نذكر :

1.5 الاستيراد المستمر للمنتجات الطاقوية

يعتبر استيراد المنتجات الطاقوية من الناحية الاقتصادية شيء طبيعي إلا انه في حالة الجزائر زاد من تعقيد الوضعية المالية، في هذا الصدد بلغ سنة 2015 متوسط انتاج زيت الغاز GasOil 174,7 ألف برميل يوميا بينما قدر متوسط استهلاكه ب 209,8 ألف برميل يوميا (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .2016)، وهو ما دفع بالحكومة الى تغطية الفارق عن طريق الاستيراد،في وقت كان من الأجدر عقلنة فاتورة الواردات وتخفيض العجز على مستوى الموازين الخارجية خاصة بعد تراجع عوائد صادرات الى حدود 33 مليار دولار سنة 2015 بعدما تجاوزت62 مليار دولار سنة 2013.

الجدول رقم (5): واردات المواد الطاقوية خلال الفترة 2015-2019

السنوات	2013	2015	2016	2018	2019
صادرات قطاع المحروقات مليار$	62,96	33,08	27,91	38,93	33,16
واردات المنتجات الطاقوية مليار$	4,9	2,3	1,2	0,97	1,36
واردات المواد الطاقوية / اجمالي صادرات المحروقات%	7,78	6,95	4,15	2, 5	4,10

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم 35 سبتمبر 2016 والعدد 49 ديسمبر 2019

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ انه وبالرغم من تراجع صادرات قطاع المحروقات بأزيد من 45 % سنة 2015 وسنة 2019 مقارنة بسنة 2013 لم يصمد التراجع النسبي لواردات المنتجات الطاقوية المسجل سنة 2018حيث عاد وارتفع سنة 2019، في هذا الصدد يذكر تقرير الحصيلة الطاقوية الصادر عن وزارة الطاقة لسنة 2020 ان واردات المواد الطاقوية ارتفعت كثيرا سنة 2019 نتيجة لارتفاع المشتقات(Ministère de l'énergie Bilan énergétique, 2019) البترولية ب 84% خاصة البنزين والغازولين

2.5 تفاقم العجز على مستوى الميزان التجاري وتآكل الاحتياطات :

ضاعفت سياسة دعم المواد الطاقوية من تفاقم عجز الميزان التجاري بعد انهيار اسعار البترول ابتداء من سبتمبر 2014 ، وذلك نتيجة لزيادة الطلب على المركبات المستوردة او المركبة محليا من جهة و استمرار استيراد الوقود من جهة اخرى ، خاصة مع مواصلة الحكومة دعم اسعار صرف الدينار الجزائري

في الأسواق الرسمية (البنوك) ، في هذا الصدد و بعدما تجاوز فائض رصيد الميزان التجاري 20 مليار دولار سنة 2011 سجل عجزا كبير تجاوز 17 مليار دولار سنتي 2015 و 2016 ، ليتراجع نسبيا سنتي 2018و 2019 الى 7,46 و 6,11 مليار دولار على التوالي ، أي استمر العجز بالرغم من تقليص فاتورة الاستيراد بحوالي 17 مليار دولار سنة 2018 مقارنة بسنة 2014 ،و لتغطية هذه العجوزات قامت الحكومة باستخدام احتياطي الصرف التي تراجعت الى 96 مليار دولار نهاية سنة 2017 ثم الى حدود 62 مليار دولار نهاية سنة2019 .بعدما بلغ في مارس 2014 ازيد من 195 مليار دولار.

الجدول رقم (6): تطورات رصيد الميزان التجاري واحتياطات الصرف (مليار دولار)

نهاية الفترة	2014	215	2016	2017	2018	2019
رصيد الميزان التجاري	**-4.54**	**-17,034**	**-17,844**	**-14,31**	**-7,46**	**-6,11**
اجمالي احتياطي الصرف	178	144	114	96	79	62

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2019.

3.5 عجز الميزانية العمومية ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات واللجوء الى التمويل الغير تقليدي :

ادى ارتفاع نفقات الدولة بما يزيد عن مداخيلها لتمويل الانفاق العام بما فيها مخصصات دعم المواد الطاقوية الى نفاذ كلي لصندوق ضبط الإيرادات المخصصة لتغطية العجز المستمر على مستوى الميزانية العمومية وذلك في سبتمبر 2017 (Bank of Alegria 2018) ، في هذا الصدد ذكر التقرير الصادر في السداسي الثاني من سنة 2018 عن بنك الجزائر حول الاتجاهات النقدية والمالية، انه و بالرغم من تراجع عجز الميزانية العمومية من 3103 الف مليار دينار سنة 2015 الى 1585 الف مليار سنة2018 ألا ان تراجع مداخيل الجباية البترولية للتمويل الأولى للميزانية او لتغطية العجز بها تسبب في نفاذ كلي لصندوق ضبط الإيرادات.

الشكل رقم (1): تطورا استنفاذ احتياطات صندوق ضبط الايرادات

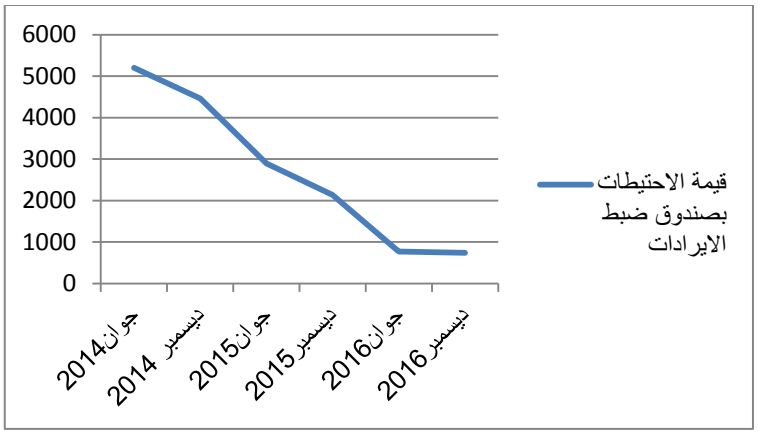

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2019.

و لمواجهة شح الموارد قررت الحكومة الانتقال الى التمويل التقليدي بعدما تم تعديل قانون النقد و القرض في أكتوبر سنة 2017،حيث نصت الــمادة 45 مكرر: يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولــمدة **خمس (5) سنوات**، بشراء مباشرة للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في تغطية احتياجات تمويل الخزينة، و تمويل الدين العمومي الداخلي، وكذا تمويل الصندوق الوطني للاستثمار (القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11، 2017) ، وقد تجاوز هذا النوع من التمويل حدوده القصوى حيث بلغ عند نهاية سنة 2018 ازيد من5556.2 مليار دينار جزائري (Bank of Alegria , 2018) مما يشكل عبء كبير على المالية العمومية بوصفه دين داخلي.

6. أهمية الانتقال الى الدعم المستهدف

للحد من الاثار السلبية التي خلفها الدعم غير الاقتصادي في الجزائر لابد من الانتقال من الدعم المعمّم الى الدعم المستهدف، وذلك من خلال مبالغ نقدية تمنح مباشرة للفئة المعنية بعد تحديد الدخل الحقيقي الذي يفصل بين من يحتاج الى الدعم ممن لا يحتاج اليه، غير ان ذلك قد يصطدم بعراقيل تنظيمية واحصائية من أهمها: صعوبة تحديد الدخل الحقيقي للفرد الجزائري فحسب بيانات الديوان الوطني للإحصاء الصادرة في سبتمبر 2016 بلغ عدد العاملين 11,932,000 من هذا المنطلق و على اعتبار ان عدد سكان الجزائر قدر ب 40,4 مليون نسمة(ONS, 2016) في يناير 2016 نلاحظ ان 25% منهم فقط من يعملون في حين انه على الاقل لابد أي يعمل 63% أي الفئة التي تتراوح اعمارها ما بين 15–59 سنة (ONS, 2016)، وعليه و باستبعاد 1,1 مليون بطال حسب الارقام الرسمية و عدد الذين مازالوا يدرسون في حدود 5 ملاين من ذات الفئة ، نجد ان هناك حوالي 5 ملاين مما من المفروض انهم يستفيدون من مداخيل على اعتبار انهم ينشطون في القطاع الموازي يضاف اليهم عدد كبير من المتقاعدين الذين يحصلون على معاشات والعديد من الفئات العمالية الاخرى الذين يكسبون من أنشطتهم خارج الدوام اكبر مما يتلقونه كأجور صافية (كعمال النظافة ،الاساتذة أعوان الرقابة...الخ) و ما يزيد من رواج الأنشطة غير الرسمية

هو وجود كتلة نقدية متداولة في الاسواق الموازية بما يعادل 5000 مليار دينار أي حوالي 40 %من الناتج المحلي الإجمالي وبتالي يصعُب تحديد الدخل الحقيقي للفرد ، كما أن الاتجاه التصاعدي للمستوى العام للأسعار يفقد القدرة الشرائية للمداخيل قيمتها الحقيقية خاصة في ظل ثبات الأجور الاسمية، و على اعتبار ان الدعم مرتبط أساسا بتحسين القدرة الشرائية ، فان ذلك سيُعقد من مسالة تحديد الفئة التي تحتاج إلى الدعم ، وبتالي لا يمكن على أساس الأجور الموزعة حاليا تحديد مستحقي الدعم من عدمه لان الأجور حاليا لديها دلالة إدارية أكثر منها اقتصادية.

وعليه لا بد من إيجاد حلول لهذه العراقيل بتكوين هيئات ولائية موسعة تشمل ممثلين من مختلف التخصصات تقوم بإطلاق مشروع إنجاز قاعدة إحصائية تشمل من يستحقون الحصول على الدعم.

الخـــاتمة

من خلال هذه الدراسة المقدمة نلاحظ انه وبالرغم من المبررات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تدفع بالحكومة إلى الاستمرار في دعم أسعار المواد الطاقوية التي تعتبر واحدة من المنتجات التي تدعمها الدولة، إلا ان انعكاسات ذلك كانت جد سلبية على التوازنات المالية والاقتصادية وكذا البيئية، لتخلص الدراسة في الأخير الى ضرورة الانتقال الى الدعم المعمم بدل الدعم المستهدف ، و تقترح لذلك إعداد قاعدة بيانات رقمية تشمل من يستحق الدعم ،وذلك لتجاوز الآثار السلبية و استرجاع التوازنات الاقتصادية و المالية. وبناءا على الدراسة يمكننا تقديم جملة من التوصيات:

- تقليل العجز في الميزانية العامة والعمل على استرجاع التوازنات الخارجية.
- إيجاد بدائل مالية لتغطية العجز بدل الاستمرار في اللجوء الى الية التمويل الغير التقليدي.
- التقليل من الاستدانة المباشر للخزينة العمومية من بنك الجزائر للتحكم في الدين العام الداخلي.
- توفر مناخ مناسب للانتقال المرحلي الى الدعم المستهدف.

المراجع

- بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية ، رقم 35 سبتمبر و 49 مارس2020 على الرابط:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_35a.pdf

- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، التوظيف و البطالة، العدد 726 ، سبتمبر 2015 على الرابط: http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf

- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، النمو الديمغرافي في الجزائر، العدد 740 سنة 2015.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie2015.pdf

- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (2017) التقرير الاحصائي السنوي سنة 2016
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (2020) التقرير الاحصائي السنوي سنة 2019.

- القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 57 تاريخ 12 اكتوبر 2017

- وزارة المالية رصيد الاجمالي للخزينة https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor

- Bank of Alegria (2018) , TENDANCES MONETAIRES ET FINANCIERES SEMESTRE DE 2018
- ONS, Résultats de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises N° 874 Mai 2018 https://www.ons.dz/IMG/pdf/salaires_mai_2018.pdf.
- ONS L'Algérie en quelques chiffres **Edition 2018**,ttps://www.ons.dz/IMG/pdf/aqced2018.Pdf.

- -MERABET Hamza,**Pollution atmosphérique par les particules dans la région MENA,** Division Bioénergie et Environnement – CDER,https://www.cder.dz/vlib/bulletin/pdf/ber42_10_11.pdf
- International Monetary Fund, ALGERIA SELECTED ISSUES IMF Country Report No. 16/128, May 2016, Washington.